

## نصوص عامة

«المادة 23 (الفقرة الثانية) - فيما يخص الانتخابات على صعيد الدائرة الانتخابية الوطنية.....»  
«مع بيان ترتيبين»  
«ويتضمن الجزء الثاني منها أسماء ثلاثين (30) مترشحا من الجنسين»  
«لا تزيد سنهم على أربعين سنة شمسية في تاريخ الاقتراع مع بيان ترتيبهم..... التابعة للجهة»

«(الفقرة الثامنة) - يجب أن ترفق..... من لدن الجهاز المختص في الحزب السياسي أو تحالف الأحزاب السياسية الذي يتقدم باسمه اللائحة أو المترشح»

«المادة 24 - تمنع الترشيحات المتعددة.....»  
«لا تقبل لوائح الترشيح التي تتضمن أسماء أشخاص.....»  
«لأشخاص بدون انتماء سياسي»

«استثناء من أحكام الفقرة أعلاه، تقبل لوائح الترشيح المقدمة من لدن تحالفات الأحزاب السياسية المؤسسة طبقا لأحكام الفرع الأول المكرر من الباب الخامس من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية، التي تتضمن مترشحين منتسبين إلى الأحزاب التي تتألف منها التحالفات المعنية»

«إذا تبين أن تصريحها بالترشيح قد أودع.....»  
(الباقي لا تغيير فيه)

«المادة 84 (الفقرة الثانية) - لا تشارك في عملية توزيع المقاعد، لوائح الترشيح التي حصلت على أقل من 3% من الأصوات المعبر عنها في الدائرة الانتخابية المعنية»

«المادة 85 (الفقرة السابعة - البند 3) - 3 - تقوم اللجنة الوطنية للإحصاء، في مرحلة ثانية، بتوزيع المقاعد الثلاثين المخصصة للجزء الثاني وفق نفس الكيفيات المنصوص عليها في المادة 84 أعلاه، معتمدة قاسما انتخابيا يستخرج على أساس «ثلاثين مقعدا»»

## المادة الثانية

تنسخ أحكام المواد 32 و33 و40 من القانون التنظيمي السالف الذكر رقم 27.11 وتعوض بالأحكام التالية:

«المادة 32 - تخضع الإعلانات الانتخابية للقواعد التالية:

« - لجميع وكلاء لوائح الترشيح أو المترشحين الحق في تعليق الإعلانات الانتخابية:

ظهير شريف رقم 1.16.118 صادر في 6 ذي القعدة 1437 (10 أغسطس 2016) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 20.16 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب.

الحمد لله وحده.

الطابع الشريف - بداخله:

(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماء الله وأعز أمره أننا:

بناء على الدستور ولا سيما الفصول 42 و50 و85 و132 منه:

وبعد الاطلاع على قرار المجلس الدستوري رقم 1012.16 الصادر في 29 من شوال 1437 (3 أغسطس 2016) الذي صرح بمقتضاه: «بأن القانون التنظيمي رقم 20.16 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب، ليس فيه ما يخالف الدستور».

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي:

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية، عقب ظهيرنا الشريف هذا، القانون التنظيمي رقم 20.16 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب كما وافق عليه مجلس النواب ومجلس المستشارين.

وحرر بتطوان في 6 ذي القعدة 1437 (10 أغسطس 2016).

وقعه بالعطف:

رئيس الحكومة،

الإمضاء: عبد الإله ابن كيران.

\*

\* \*

## قانون تنظيمي رقم 20.16

يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11

المتعلق بمجلس النواب

## المادة الأولى

تغير وتتمم على النحو التالي أحكام المواد 23 (الفقرتان الثانية والثامنة) و24 و84 (الفقرة الثانية) و85 (الفقرة السابعة - البند 3) من القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.165 بتاريخ 16 من ذي القعدة 1432 (14 أكتوبر 2011):

